التدخل العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا وتحديات بناء الدولة الوطنية

Military intervention of NATO in Libya and the challenges of building the national state

تاريخ الارسال: 2019/09/18	تاريخ القبول: 2020/07/11	تاريخ النشر: 2021/01/31

***ط.د. بومدين وسيلة**
جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان
wassila.boumediene@student.univ-tlemcen.dz
عضو بالمخبر المتوسطي للدراسات القانونية

ملخص :

تتناول الدّراسة التدخّل العسكري للحلف الأطلسي وتحديات بناء الدولة بسبب الأزمة التي تعيشها نتيجة موجة التغيير السياسي وسقوط الأنظمة السياسية الديكتاتورية التي عرفتها المنطقة العربية بعد نجاح الثورة التونسية وانتقالها لأغلب الدول التي تعاني المشاكل ذاتها مثل كرات الثلج بقوتها وسرعتها وخطورتها.

كانت ليبيا حالة منفردة بخصوصياتها ،إذ تأثّرت بمحيطها الخارجي -ما حدث في تونس ومصر- وتفاعلت معه، فانعكست في شكل مظاهرات سلميّة وتحوّلت إلى صراع دموي بين الثوّار وكتائب النّظام، فكان التدخّل من أجل حماية المصالح الطاقية بالدرجة الأولى والتخلّص من النّظام الذي صنّف ضمن دول المارقة التي أدّت لتدخّل الحلف الأطلسي من خلال توجيه العمليّات العسكريّة الجويّة، فأدّى ذلك لإسقاط النّظام السّياسي اللّيبيّ، وأنتج عنه دولة تحمل في ثناياها مقوّمات الفشل الدّولي وخطورتها على بناء دولة وطنية في المرحلة الإنتقالية من واقع الإنفلات الأمني، التشظي القبلي، وضعف مؤسسات الدولة والولاء لها .

الكلمات المفتاحية : التدخل العسكري؛ الدولة الفاشلة؛ الإرهاب؛ المرحلة الانتقالية؛ القبيلة .

***المؤلف المرسل: بومدين وسيلة**

Abstract:

The study examines NATO's military intervention and state-building challenges due to the crisis it is experiencing as a result of the wave of political change and the fall of the dictatorial political regimes in the Arab region after the success of the Tunisian revolution and its transition to most countries experiencing the same problems, such as snowballs with their strength, speed and danger.

Libya was a case of its own privacy, influenced by its external environment - what happened in Tunisia and Egypt - and interacted with it, reflected in peaceful demonstrations and turned into a bloody conflict between the rebels and regime brigades; intervention was to protect the interests of energy primarily, and get rid of the regime was classified as rogue states The intervention led NATO to directed military air operations, which led to the overthrow of the Libyan political system, and behind a state bearing the failures of states and the danger of building a national state in the transitional phase in the reality of security chaos, tribal fragmentation, and weak state institutions and loyalty to them.

***Keywords**: Military intervention; Failed state; Terrorism; transition Phase; tribe.*

مقدمة:

عرفت المنطقة العربية حراكا اجتماعيّا وسياسيّا، اصطلح إعلاميّا ب "الرّبيع العربي"، هذه الانتفاضات استطاعت أن تغيّر الأنظمة الحاكمة الدّيكتاتورية،إذ اجتاحت في بادىء الأمر تونس حيث استطاعت التخلّص من النّظام البوليسي المستبدّ سلميّا، وانتقلت العدوى للعديد من البلدان مثل ليبيا حيث تصاعدت الاحتجاجات ضدّ النّظام السّياسي القائم.

تحوّلت ليبيا من الاحتجاجات السلمية إلى صراع مسلحّ دمويّ بين النظام والثوّار ، مع عدم وجود تسويّة سلميّة لها، تطوّرت الأزمة إلى تدخّل عسكريّ للحلف الأطلسيّ طبقا لقرارين أمميّين 1970و1973 اللّذان نصّا على تشكيل منطقة حظر جويّ، ووضع التدابير

اللاّزمة لحماية المدنيّين، هذا التدخّل حسم الصّراع لصالح الثوّار، ليشكّل من جديد أزمة معقّدة ومركّبة، دخولها في حرب أهلية.

طرحت ولا زالت تطرح العديد من التّساؤلات حول ما ستؤول إليه ليبيا الجديدة، وما سيجعل عمليّة بناء دولة وطنية هو التحدّي الذي تعيشه منذ سقوط نظام «معمّر القذّافي »في وضع سياسيّ صعب باختلاف الرّؤى السياسيّة وانتشار فوضى السّلاح ،وتعدّد المليشيّات المسلّحة تبعا للعديد من المتغيّرات على سبيل المثال لا الحصر متغيّر التّركيبة القبليّة للمجتمع اللّيبي .

تهدف الدّراسة إلى معرفة أسباب تدخّل الحلف الأطلسيّ في ليبيا رغم وجود عدّة دول تعاني من المشكلة ذاتها كاليمن وسوريا، والأثر الذي تركه التدخّل العسكري في ليبيا وخطره بسبب تفكّك المشهد السّياسي والذي آل إلى حرب أهليّة في مجتمع ذو تركيبة قبليّة تزيد من اللّعب على أوتار الإنفصالية بدلا من الوحدة من أجل بناء دولة جديدة قادرة على تخطّي مؤشّرات الفشل التي اعترتها مع وجود عدّة عوامل تسعى إلى حماية مصالحها.

تقدّم هاته الدّراسة أهمّ التحديّات التي تواجه ليبيا الجديدة ،وتسلّط الضّوء لتوضيح الإشكالية التّالية التي ارتأينا صياغتها كالآتي : **إلى أيّ مدى شكّل التدخّل العسكري للحلف الأطلسي تحدّيا حقيقيّا لعمليّة بناء الدّولة اللّيبية ؟**

لمعالجة هذه الإشكاليّة الرّئيسيّة قمنا بطرح الفرضيّة الآتية: "ارتهن معرفة تداعيات التدخّل الحلف الأطلسي في ليبيا على عمليّة بناء الدّولة بدراسة حجم التحدّيات الأمنيّة وتغيير موازين القوّة في فواعل الأزمة الليبية."

أولا : ماهيّة التدخّل في السّياسات الدوليّة

أثار مصطلح التدخّل اهتمام العديد من الأكاديميين والباحثين بسبب قدمه ومرونته، وتعدّد استخداماته، خصوصا لما يشكّله من أهميّة بالغة في تحديد مصير الأمم والوحدات حتى وقتنا الحالي، خصوصا أنّه تطوّر المفهوم وأصبح مجرّد ذريعة لتحقيق غايات سياسيّة تحت شعارات إنسانيّة .

أ-تعريف التدخّل في العلاقات الدولية

انتشر استخدام مفهوم "التدخّل"؛ رغم أن مصطلح ترجع الأصول التاريخّية الى العصر اليوناني حيث كانت (دولة-المدينة) .(cité-état) تتدخّل هاته الدول في شؤون بعضها

البعض بغرض المحافظة على التوازن مثل تدخّل اسبرطا في شؤون أثينا مما أدّى الى الحروب البيلوبونيتزيهPeloponnesian Wars .[1]

التدخّل لغة: مشتق من الكلمة اللاتينية Intervenire والتي تعني حسب Eppstein التموضع بين شيئين Interposition ويستعمل بمعنيين: معني سلبي Interference ليشير إلى الاعتداء والتعرّض إلى شؤون الغير أو اغتصاب السيادةSovereignty of Usurpation ، والمعنى إيجابي كالتوسّط في الخصومات[2].

يعرَّف التدخل عمومًا بأنّه:" التدخّل في الأراضي أو الشّؤون الدّاخلية لدولة أخرى بالقوّة العسكريّة ، وعادة بطريقة تهدّد سيطرة حكومة ذات سيادة على أراضيها وسكّانها. إنّ معنى وأهميّة "السيادة" كمفهوم رئيسي يحدّد النّظام السّياسيّ العالميّ قد جعل التدخّل موضوعًا مثيرًا للجدل والمناقشة خلال مئات السّنين الماضية.

يعود مفهوم السّيادة عادةً إلى معاهدة واستفاليا ، التي أنهت حرب الثلاثين عامًا التي وقعت في سنة1648 وأنشأت نظامًا سياسيًّا لدول محدّدة إقليميًا لها سيطرة حصريّة على شؤونها السّياسيّة وشعوبها، تمّ تطوير مبدأ عدم التدخّل من طرف الباحثين القانونيين الدوليّين ، والذي يهدف إلى حظر التدخّل في الشّؤون الدّاخلية للدّول الأخرى ،والحدّ من العنف. فتمّ تدوين هذا الهدف رسميًّا في ميثاق الأمم المتحدة ، الذي يحظر صراحةً التدخّل في الشؤون الداخلية للدّول الأعضاء، على الرّغم من أهمّية السّيادة وعدم التدخّل في النظريّة والقانون الدّولي ، إلى أنّ هذه المبادئ لم تحظ مطلقًا بالاحترام التّام في الممارسة.[3]

كما يعرّف "التدخل" على أنّه إقدام دولة على مساعدة دولة من أحد الفريقين المتصارعين في حرب أهلية دون اعتبار عملها دخولا في حالة الحرب.[4]

يؤكّد Ypes.Jm على أنّه "عبارة عن قيام دولة بالتعرّض بسلطتها في شؤون دولة أخرى، ويضيف بأن التدخّل يمكن أن يتمّ في الشّؤون الدّاخلية أو الخارجيّة لدولة المتدخّل فيها، ويأخذ صورة مباشرة أو غير مباشرة ويتمّ باستعمال القوّة أو من غير استعمال القوّة المادية بل بمجرد التّهديد.[5]

يعرّف Joseph Nay جوزيف ناي التدخّل الدّولي بمعناه الواسع تلك الممارسات التي تؤثّر في الشّؤون الدّاخلية للدول الأخرى ذات سيادة أمّا التدخّل بمعناه الضيّق، فهو التدخّل باستخدام القوم العسكريّة في الشّؤون الدّاخلية للدّولة الأخرى. واستنادا الى ذلك

يتدرّج مفهوم التدخّل من حيث أشكال الممارسة النّفوذ من أقلّ الصّور قهرا الى أعلى بحسب الشّكل (01) الاتي :[6]

الشكل رقم (01): مسار تصنيفي لظاهرة التدخّل الدّولي

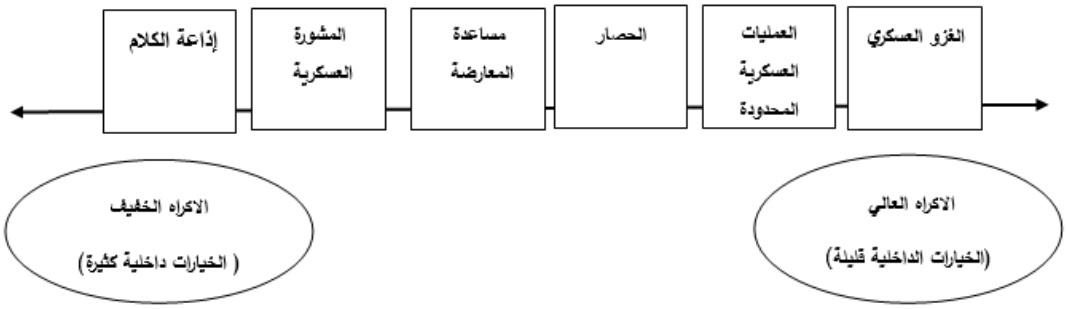

المصدر: يوسف محمد صادق، الإرهاب والصراع الدولي، دار سردم للطباعة والنشر،دون مدينة نشر،ص.163

يشتمل التّعريف للتدخّل على جميع أشكال التدخّل، من الإجبار المنخفض الى درجات الاجبار العالي، تمثّل درجة القوة المستخدمة في هذا التدخّل أهميّة خاصّة؛ على أساسها تتوقّف درجة اختيار الدولة المتاحة، ومن ثم درجة التّقليص الخارجي للحكم.

يعرّف التدخّلCharlie Russo شارل روسو:" أنّه عبارة عن قيام دولة بتصرّف بمقتضاه أن تتدخّل هذه الدّول في شؤون دولة أخرى بغرض اجبارها على التّنفيذ في هذه الحالة كسلطة وتحاول فرض إرادتها، وذلك بممارسة الضّغط بمختلف الأشكال، كالضّغط السياسي والعسكري"[7].

ب -أشكال التدخّل

يتضمّن التدخّل أنواع عديدة نذكر أهمّها تتنوّع بين الطابع العسكري أو السياسي أو الاقتصادي أو حتى ذا الطّبيعة الإنسانيّة الذي هو أكثر شيوعا وجدلا .

يعرّف التدخّل العسكري Military Intervention بأنّه " مساعدة باستخدام القوة بهدف توفير الحماية لمواطني دولة ما، إزاء المعاملة التعسّفية والمتجاوزة للحدّ منها، والتي لم تراع سيادتها التي وجب أن تتبنى على أساس العدالة والحكمة ". قد يتّخذ العمل العسكري من قبل دولة أو تحالف من الدول بموجب عقوبات دوليّة رسميّة صادرة عن هيئة الأمم المتحدة لوقف الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في دولة ما[8].

يحدث التدخل السّياسي Political Intervention؛ عندما تستخدم الدّولة الضغط أو المال أو التكنولوجيا للتّأثير على الهيكل السياسي لأمّة أخرى. يمكن أن يكون ذلك في شكل دعم حزب سياسي على آخر، أو شنّ حملة لصالح أو ضد حزب، أو العبث بالانتخابات السياسيّة في دولة أخرى، والتي تسمىّ التدخّل الانتخابي، وهو أكثر أشكال التدخّل السّياسي استخدامًا. منذ أكثر من 70 عامًا، كانت الولايات المتحدة وروسيا أبرز لاعبين من خلال التدخل في حوالي 177 انتخابات في جميع أنحاء العالم، مع تدخل الولايات المتحدة في 81 من تلك الانتخابات.[9]

أما النوع الآخر هو التدخّل الاقتصادي Economic intervention؛ يمكن للمرء أن يتصوّر سلسلة متصّلة من التدخّلات الأجنبيّة بسهولة عندما تتحرّك الدّول تجاه دول أخرى من خلال استخدام مثل العقوبات الاقتصادية، الحصار الاقتصادي، المشروطية السّياسية من المؤسّسات الدوليّة كالبنك الدولي وصندوق النّقد الدّولي، من الدّرجة النّسبيّة تبدو أقلّ قسريّة مقارنة بالأنشطة العسكريّة.[10]

فيما يخصّ التدخّل الإنسانيّ Humanitarian intervention؛ أصبح محور تركيز رئيسي للجدل داخل الحكومات والمنظمّات الدوليّة ومؤسّسات الفكر وعبر مجموعة متنوعّة من المجالات الأكاديمية ، بما في ذلك القانون الدّولي والمقارن ، والعلاقات الدولية ، والعلوم السياسيّة ؛ يقصد به الإجراءات التي تتّخذها منظّمة أو منظّمات (عادة ما تكون دولة أو ائتلاف دول) تهدف إلى تخفيف المعاناة الإنسانيّة الواسعة داخل حدود دولة ذات سيادة تميل هذه المعاناة إلى أن تكون نتيجة لتحريض الحكومة أو تسهيلها أو تجاهلها لإساءة معاملة الجماعات التي تدخل في اختصاصها، غالبًا ما يتّخذ هذا الإنتهاك شكل انتهاكات متعمدة ومنهجيّة لحقوق الإنسان ، بما في ذلك عمليّات الطّرد القسري والتطهير العرقي والإبادة الجماعيّة في معظم الحالات ، يمكن أن ينطبق التدخّل الإنساني أيضًا في المواقف التي لا يوجد فيها نظام حكومي ومدني فعّال وبالتّالي فقد انهار، إذ يشكّل التدخّل الإنساني انتهاكًا محسوبًا وغير مدافع عن السّيادة (حقوق الدولة) باسم الإنسانية (حقوق فردية). [11]

أضحى التدخّل يأخذ طابعا إنسانيّا وأصبح مبرّرا للقيام بالعمل الإكراهي ضد الدّول الأخرى العاجزة عن تأمين حقوق الانسان لمواطنيها، فحتى عام 1990 كان هناك اتفاق على أن التدخّل الإنساني غير قانوني وهو ممنوع بشكل واضح في ميثاق الأمم المتحدة في

البنود (2، 4 ،7)، لأنّه يهدّد بالتّحديد سيادة الدّولة، ما لم تتفّق الدّول على احترام سلامة أراضي الدول الأخرى واستقلاليتها السياسيّة فمن الصّعب أن تتعايش بصفتها دولا متساوية بحسب شروط القانون الدولي الشكلية.[12]

بعد تحوّلات ما بعد الحرب الباردة، حدث تغيير في مفهوم التدخّل الدولي التي همّشت سيادة الدول وأصبحت نسبية بحيث لا يمكن للدّول الصّغيرة أن تحافظ على سيادتها أمام الدّول الأقوى منها ، فشرعيّة التدخّل تنطلق من مبدأ القوّة ومن يمتلكها ، وحتى إن حدّد الميثاق الأممي التدخّل لكن لازال يعيد ضبطه كونه يستخدم كغطاء لتحقيق الدّول العظمى مصالحها وحمايتها مثل التدخّلات الأمريكيّة في جميع أنحاء العالم مثل أفغانستان والعراق .

ثانيا : دوافع التدخّل العسكري للحلف الأطلسي في ليبيا

ترجع خلفيات التدخّل العسكري للحلف الأطلسي في الحالة الليبية، الى جملة من العوامل تداخل فيها ما هو داخلي وما هو خارجي.

عرفت المنطقة العربيّة في تلك الفترة رياحا حملت لواءات للتغيير السياسي، من تونس، فمصر، إلى ليبيا، مطبّقة بذلك نموذج "كرة الثلج"، فكرة الثلج ما أن تصل الى من أعلى المنحدر ستصبح من كرة صغيرة الى كرة كلما تدحرجت زاد حجمها وسرعتها وخطرها أيضا.

وصف بعضهم الانتفاضات العربية على أنها موجة رابعة من التحوّل الديمقراطي في منطقة لا تتمتّع بظروف مواتيّة للديمقراطية، عكست التّغييرات السّياسية بعض جوانب الموجة الثالثة من الدّيمقراطية التي حدثت في أمريكا اللاتينية في الثمانينيات ، عندما فرضت الاحتجاجات المناهضة للديمقراطية في بوليفيا وبيرو وأوروغواي وهندوراس والإكوادور مزيدًا من الضغط على أحزابهم وحزبهم الواحد. أنظمة لإفساح المجال للأنظمة الديمقراطية التي من شأنها تلبية توقّعات الشّعب السّياسية،ولكن من وجهة نظر أخرى ، كان صنّاع السّياسة كهنري كيسنجر متشائمين للغاية فيما يتعلق بنتائج الربيع العربي حيث أدلى بتصريح في مقابلة مع صحيفة وول ستريت جورنال فقال: "لا أعتقد أن الربيع العربي هو بالضرورة مظهر ديمقراطي ، أعتقد أنه مظهر من مظاهر الشعبوية"..[13]

حصل القذافي على السّلطة حيث قامت حركة الضبّاط الأحرار باستغلال سفر الملك السّنوسي للخارج من أجل العلاج ، فتم اعلان عن انقلاب عسكري سنة 1969، بسعي منهم لإنهاء العهد الملكي في ليبيا ، وفتح الأبواب للعهد الجمهوري ، خصوصا ما قدّم من ضمانات لحماية المعاهدات السّابقة كما هي ، وفرحة الشّعب الليبي أعطت موافقة شرعية ثورية للإنقلاب الذي رحّبت به الدول في الخارج. جاء في خطابه كلمات قسرية وقمع كل من هو ضد الثورة القائمة ، وأعلن نفسه قائدا لها .

استمر العقيد معمر القذافي في الحكم لمدة 43 عام حتى انتفاضة 17 فبراير 2011 التي أسقطت حكمه ونظامه، بعد سلسلة ضربات جويّة وبحريّة وجهّتها قوّات حلف شمال الأطلسي الناتو لمعاقل قوّات القذافي. والذي إختزل الحكم في شخصه، ولم يسع الى انشاء مؤسسات حقيقية، هذا ما يجعلها تتمايز عن مثيلاتها في تونس ومصر حيث كان ثمة مؤسسات للدولة فيها بغض النظر ان كانت ديمقراطية أولا [14] .

أوجد معمر القذافي صيغة "اللجان الشعبية" من أجل التأكيد على مفهومه للديمقراطية المباشرة التي اخترقت النسيج الاجتماعي كلّه ، وتمّ قمع كل من يعارض النظام، وكافأ الموالين[15] .

كانت تعدّ القبائل القيادات الاجتماعية لهاته اللجان، هذا ما زاد من سخط المواطنين وضعف ولائهم للدولة، وهذا ما ترسّخ وزاد وضوحا عام 1997 مع توقيع القبائل وهذا ما عرف بـ"وثيقة الشّرف" التي تعهّد بمقتضاها بالولاء للنّظام الثّوري، والتكاثف ضدّ أي عشيرة أو قبيلة تقوم بأيّ معارضة مسلحة للنّظام .[16]

تعدّ ليبيا من الدّول العربيّة المصدّرة للنّفط والغاز، وهذا ساعدها على بناء نظام السلم الاجتماعي، لكن بالرغم من العقوبات الدولية المفروضة عليها لم يجعل الليبيّين يشعرون بهذه المزايا الاقتصادية في ظل التسلط، والقمع السياسي الذي أدى إلى انتفاضة تعبيرا عن رفض الديكتاتورية، ولكن النموذج الليبي كان عنيفا مختلفا عن تونس[17].

تجسّدت احدى أهم الرّكائز لبسط شرعية بقائه في الحكم هي عائدات المحروقات التي وظّفها القذافي لتوزيع الرّضى والسّلم الاجتماعي في الدّاخل وكسب الشّرعية في الخارج، خصوصا في المرحلة الأخيرة من نظامه عن طريق مؤسسة القذّافي الخيريّة، التي سيّرها ابنه سيف الإسلام القذافي، وقد عوّضت ضحايا لوكربي بما يقارب 3 ملايير دولار،

ومولت السّياسين في الغرب على غرار الحملة الرئاسية للرئيس الفرنسي الأسبق نيكولا ساركوزي[18] .

كما قام القذافي بتمييز الغرب الليبي عن شرقه في خطط التنمويّة على أساس أنّ الشّرق هو منطقة تمرّد فحرمها من خطط التّنموية وتمّ تهميشها هو ما فسّر انطلاق الثورة من شرق ليبيا إضافة إلى الفساد المنتشر في قطاع النفط مما أجّج الصّراع في ليبيا.[19]

عانت ليبيا كباقي الدّول المصدّرة للنّفط أزمات اقتصادية بفعل تراجع أسعار البرميل الواحد في الأسواق العالميّة التي أدّت الى التخلّي عن عدة مشاريع تنمويّة وارتفاع المديونية الخارجية ، واستنزاف الموارد والجيش في الحروب الاقليميّة ، أنهكت الخزينة العموميّة وانعكست على مستوى الدّخل والشّعب اللّيبي ، وتمّ تصريح العديد من العمّال وارتفاع البطالة .

اعتمد مجلس الأمن في 17 مارس 2011 القرار 1973 الذي يتضمّن الإذن باستخدام القوّة في ليبيا لحماية المدنيّين من النّظام الذي واجه المحتجّين بالعنف، فيما امتنعت عن التّصويت كل من ألمانيا والبرازيل وروسيا والهند، نال القرار الذي صاغته فرنسا و المملكة المتحدة و شاركت في رعايته لبنان و أمريكا نالت تأييد عشرة أصوات من بين 15 صوتا (البوسنة و الهرسك، البرتغال، جنوب افريقيا، غابون، فرنسا، كولومبيا، لبنان، أمريكا، نيجيريا، المملكة المتحدة).أذن القرار بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة لحماية المدنيّين، وأنّ تتّخذ التّدابير الضّرورية لتنفيذ حظر الطّيران في المجال الجوي الليبيّ، وحظر السّلاح، وتجميد الأصول الماليّة الليبيّة[20] .

كما قرر الإتّحاد الأوروبي حظر بيع الأسلحة والذخيرة لليبيا وجمّد أصولا للقذافي وخمسة من أفراد عائلته، وتبنّت الجمعيّة العامّة للأمم المتّحدة قرارا بطرد ليبيا من مجلس حقوق الإنسان المكون من 47 عضوا. وفي 7 مارس 2011 بدأت قوّات حلف شمال الأطلسي طلعات مراقبة جويّة للأجواء الليبية على مدار السّاعة، وبعد مرور عشرة أيام تبنى مجلس الأمن الدولي قرارا بإنشاء منطقة حظر جوي فوق ليبيا واتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لحماية المدنيّين الليبيّين. وأعقب ذلك انطلاق عملية "فجر الأوديسا" العسكرية ضد النظام الليبي بمشاركة فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة[21] .

تطرح دوافع تدخّل الحلف الشمال الأطلسي في ليبيا العديد من التساؤلات: لماذا التدخّل في ليبيا؟ بينما يعزف عن ذلك في دول عربية أخرى تعاني شعوبها من نفس القمع في ظلّ ما يعرف بالربيع العربي؟ طبعا، الخوض في الاعتبارات الاستراتيجية سيرفع الغموض عن هذا التدخّل، الذي كان أساسه مصلحي نفعي، هو السّيطرة على منابع النفط خاصة الاحتياطات الليبية الهامة، ومن جهة أخرى يرى الحلف أن الحالة اللّيبية توفّرت فيها ثلاث (03) شروط ضرورية، وهي كالاتي :[22]

أولا: طلب داخلي من الشّعب اللّيبي نفسه، بمعنى طلب المساعدة الدولية لإنقاذه من المجازر التي كان سيرتكبها النظام لإخماد الانتفاضة.

ثانيا: وجود شرعية دولية عبر القرار الأممي من مجلس الأمن الذي شرّع التدخل لحماية المدنيين العزّل.

ثالثا: وجود المطالبة إقليمية بالتدخل، أي شرعيّة إقليمية-عربية للتدخل (موقف الجامعة العربية).

يجب التفكير في عدة اعتبارات قبل التّوصية بالتدخّل العسكري على أساس الاعتبارات الإنسانية في ليبيا وهي :

أولاً، متى يكون هذا التدخّل العسكري في ليبيا مبرراً أخلاقياً؟ هل عندما يقتل القذافي عشرات الآلاف أم أكثر؟ سوف يؤدي التدخّل العسكري أيضًا إلى مقتل العديد من مؤيدي القذافي والمتمردين والجنود المتدخّلين. كل الأرواح البشرية لها القيمة الذاتية في إنسانيتها. كما تساءل المهاتما غاندي في كتابه "اللاعنف في السلام والحرب": "ما الذي يجعل الموتى ، الأيتام والمشردين ، سواء كان الدمار المجنون يحدث باسم الشمولية أو الاسم المقدس للحرية أو الديمقراطية؟" إذا كانت الإجابة هي أنّنا يجب أن نتصرف دائمًا، فلماذا نقترح التدخل في حالات مماثلة في جميع أنحاء العالم - كما هو الحال في رواندا وساحل العاج والكونغوليين - تستحق الاعتبار نفسه الجاد؟

ثانياً، من الذي ينبغي عليه القيام بالتدخّل؟ تم التدخّل في الأزمات الدّولية الماضية بنتائج متباينة، ومع ذلك فهي المنظمة الوحيدة التي تمثّل إجماع عالمي. يجب على الأمم المتّحدة استكشاف عدة طرق بما في ذلك: الإزالة السلمية للقذّافي وضمان المرور الآمن إلى المنفى وضمان السلامة لجنوده دون عقاب،انتخابات برعاية الأمم المتحدة، الاعتراف بوقف إطلاق النار الذي تديره الأمم المتحدة وتنفّده، حيث لا تتمتّع القوى الغربية ولا

الناتو بمصداقية كاملة بين الشعوب العربية، التي تعتقد أن السياسات الغربيّة والأمريكيّة في الشرق الأوسط تفتقر إلى الاتّساق الأخلاقي. أيّ تدخل عسكري أحادي الجانب من قبل الولايات المتحدة أو الناتو سوف يوصف بأنه إمبريالية غربية.[23]

نركّز على متغيّر الطّبيعة العدائية للعلاقات بين ليبيا والحكومات الغربية، خاصّة الولايات المتحدة، والتي ربما كانت عاملًا مؤثرًا للغاية في التدخّل، كانت ليبيا على لائحة الدول المارقة، خاصة بعد ما اثاره برنامجها النّووي، وحادثة لوكربي، جعلها محظورة وتمّ الضّغط عليها من خلال وضع العقوبات الاقتصادية. ما ينبغي أيضا أن تولي اهتماما لسياق انتفاضة 2011 هي في عام 2004، بعد "تطبيع العلاقات مع ليبيا" وحظر الأسلحة الذي فرضه الاتحاد الأوروبي، ثمّ تمّ رفعه، اذ سمحت الولايات المتحدة ليبيا شراء "كمية كبيرة من الذخيرة، صغيرة الأسلحة ومعدّات المراقبة الإلكترونية والطائرات العسكريّة وطائرات الهليكوبتر "، وأضحت ليبيا حليفًا مطلوبًا للغرب. وخلال الأمم المتّحدة حظر الأسلحة عليها، ولم تكن كل هذه الذّخيرة كانت موجودة في البلاد في وقت الانتفاضة، سيكون هناك سفك دماء أقل بكثير.[24]

توّلت فرنسا دورا قياديّا نشيطا في وقت مبكرا من الأزمة اللّيبيّة، فالمحافظة على إمكانية الحصول على النفط اللّيبي والحدّ من تهديد الإرهاب القادم من هناك، عاملين مهمّين في قرارها، فقد كانت تستورد أكثر من ب 15 %من النّفط اللّيبي، لذلك رعت فرنسا القرارين 1970و 1973، ومارست ضغوطا في اتجاه إصدراهما بعد أن قرّرت مسبقا أن التدخّل هو أفضل حلّ للأزمة[25] .

أخذ التدخّل يتحوّل ببطء من حماية للمدنيّين إلى الإطاحة بنظام القذافي. بحيث قامت قوات الناتو بتجاوز الشروط المنصوص عليها في القرار، فهناك أدلة قوية تظهر أن قوات حلف شمال الأطلسي دمّرت البنية التحتية والمباني الحكومية، وشبكة الكهرباء. علاوة على ذلك، نشرت الولايات المتحدة الأمريكية أيضًا طائرات بدون طيار. لكن الدوافع تغيرت، عندما أدركت قوات الناتو أن المتمردين كانت حركة أقوى مما كانوا يتوقعون. تم تسليح الثوار من اجل مجابهة النظام، فانتهكت فرنسا وقطر القرار 1973 بتسليح المتمردين الليبيين تحت ذريعة أن الأسلحة كانت مجرد شكل آخر من أشكال المساعدات الإنسانية لمساعدة السكان المدنيين ومع ذلك، فشلت هذه الحجة لأنّه تمّ وضع حظر الأسلحة صراحة في القرار 1973[26]

ثالثا: تحديات بناء الدولة الليبية بعد التدخل العسكري للحلف الأطلسي

أ-تعريف بناء الدولة

يعرف Francis Fukuyama فرانسيس فوكو ياما بناء الدولةState building على أنه تقوية المؤسسات القائمة وبناء مؤسسات جديدة فاعلة وقادرة على البقاء والاكتفاء الذاتي (...) وهي مدى الدولة وأفق مجالاتها وأنشطتها ووظائفها المختلفة. بدء بتوفير الأمن والنظام والمرافق والخدمات العامة في الداخل، والدفاع عن الوطن ضد الغزو الخارجي، مرورا بتوفير التعليم وحماية البيئة. وانتهاء بوضع السياسات الصناعية والاجتماعية وإعادة توزيع للثروة. من الجهة المقابلة قوّة الدّولة قوّة قدرتها المؤسساتية والإدارية على تضميم السّياسات وسنّ الأنظمة والقوانين ووضعها موضع التنفيذ[27].

تعد عملية بناء الدّولة هي محاولة العمل على احتكارها للاستخدام المشروع للعنف في إقليم معين. بسبب التباين الواسع بين الدول عبر التاريخ ، قد يكون من الأفضل فهم بناء الدولة ليس بعبارات عامة ولكن كنتيجة للديناميكيات السياسية التي تحمل بصمة لا تمحي لحظتها التاريخية .

إن تعريف الدولة الحديثة هو مشروع مثير للجدل ، ولكن معظم العلماء سيتعرفون على مجموعة أساسية من الميزات ، بما في ذلك الجيش الدائم ، والسلك الدبلوماسي ، والبيروقراطية المركزية ، واستبدال الإجراءات القانونية الموروثة الخاصة بالإجراءات المنطقيّة الموحّدة ، بترسيم الاقتصادات الوطنية ، وإدماج السكان كمواطنين ، إذ تمّ تطوير هذه المجموعة من الميزات لأول مرة في أوروبا الغربية في القرن السادس عشر من خلال عمليات الحرب المتبادلة ، وإن كانت منفصلة من الناحية التحليلية ورفع الضرائب وبناء سلطة مركزيّة للإشراف على النّجاح وتحقيق أقصى قدر من النجاح في كلّ من الحرب والضّرائب، تميّزت هذه التّغييرات في أوروبا الغربية بالانتقال من الإقطاع إلى الحكم المطلق إلى الدولة القومية .لا تميل نظرية بناء الدولة إلى الخلافات في النظام السياسي التي قد تصاحب عملية بناء الدولة ، تتطلّب كلاّ من الدّيمقراطية والسّلطوية دولة للدّفاع عن حدودها ، وتحكّم مواطنيها ، واستخراج الموارد منها.[28]

تعتبر عمليّة مستمرّة لإحياء الدولة هي بث الروح في المؤسسات و القطاعات من أجل تعزيز قدرتها على التّفاعل الإيجابي مع البنى الاجتماعية والسياسيّة ، وعدم اقصاء فئاتها حتى لا يحصل التهميش ، بل العكس تماما في بيئة تسمح بالتوزيع العادل للثروات واحترام الحقوق والحريات الأساسية.

ب-التحديات الأمنية لبناء الدولة الليبية

انّ التّركة التي خلّفها العهد الجمهوري السّابق بعد إنهياره الذي دام حوالي أكثر من أربعة عقود يحمل في طياته الكثير الجوانب السلبية على مستقبل ليبيا وتوجّهاتها ، وقد مكّنت تركيبة السّلطة الفردية للقذّافي إلى حدّ كبير من إعطاء الأوامر بشكل مباشر إلى كافّة مستويات جهاز الدّولة في ليبيا، مع ضمان تنفيذها بشكل فوري، وبالتّالي كان نتاج حكم القذافي دولة استبدادية مفروضة بقسوة مع تفويض الصلاحيات الى كيانات مستقلة – أحيانا متداخلة- يقودها عادة أفراد الدّائرة الدّاخلية، وبذلك انعدمت الخصائص الرّسمية للتّسلسل الهرمي الحكومي المرتبط بتركيبات الدّولة الأكثر تقليديّة.[29]

ورّث المجلس الإنتقالي الليّبي National Transitional council وضع محليّ صعب و متقلّب ، تواجه القيادة الجديدة تحدّيات خطيرة و على جميع الأصعدة ، فليبيا في موقف جيوستراتيجي في مرحلة تاريخيّة حاسمة لا تشمل فقط الشّعب الليبّي فحسب ، بل كلّ البلدان المجاورة في كلّ من شمال افريقيا، وكذلك منطقة حوض البحر المتوسط (جنوب أوروبا)، السعي الى التّخفيف أو الوقاية من الظروف التّي تؤدي بليبيا الى أن تكون دولة فاشلة (Failed State) *،فمن ناحية الوضع الداخلي لليبيا ليست دولة متجانسة إمّا عرقيّا أو أيدلوجيّا ، فهذه الاختلافات تشكلّ مصدر قلق ، فالانقسامات القبليّة موجودة في جميع أنحاء البلاد ، فضلا عن التنافس التاريخي و الولاءات المقسمة بين الشّرق و الغرب ، فالقبيلة في ليبيا هي "حقيقة مجتمعيّة " لا يمكن اغفالها.[30]

تستند القبيلة في ليبيا الى وجود دعائم رمزية متماسكة، وهي ضمن مكونات الهوية المشتركة مع ترهّل الولاء المواطني، تقوم بإعادة النظر الى التصوّر الهوياتيّ عبر تحديد الأنا قياسا على الأخر، على اعتبارات اثنية .[31]

الشكل رقم (02) : خريطة تبيّن تصنيف لبعض القبائل في ليبيا

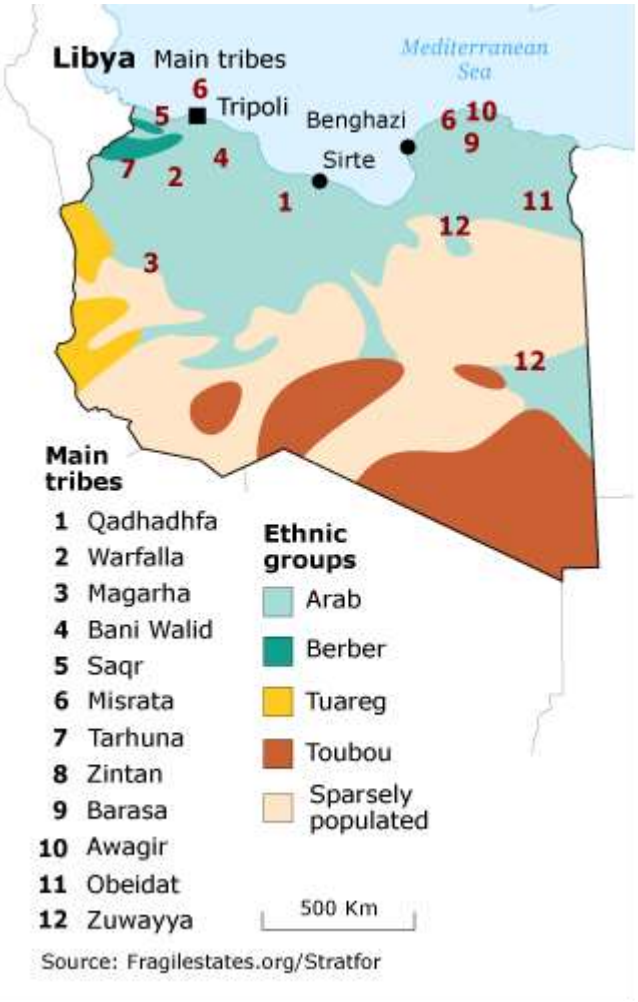

المصدر : Angelo Benuzzi, Talking about Libya, URL:
13/07/2019 19.29 https://angelobenuzzi.wordpress.com/2015/02/18/talking-about-libya13

في السياق ذاته ، وبالاستعانة بالشكل رقم (02) وهي عبارة خريطة تبرز لنا التنوع القبلي ، ومن أبرز القبائل الليبية ، يتكون النسق الاجتماعي الليبّي ، نذكر أهمّها[32] :

-الأشراف : يتمركزون أساسا في وسط ليبيا في مدينة ودان وزويلة، وينتشرون في معظم أنحاء ليبيا ، وهم كما قيل إنه من سلالة الامام علي بن أبي طالب -كرم الله وجهه.

-الورفلة : هي من أكبر القبائل الليبية ، تتمركز أساسا في إقليم فزان الذي كان أحد الأقاليم الثلاثّة قبل الوحدة ، وفي الجنوب الشرقي للعاصمة طرابلس ، ويتواجد أفرادها في بنغازي وسرت ، وهي من ستتحالف مع القذاذفة ويكون لها دور قويّا في الجهاز الأمن اللّيبي مع الانقلاب السّياسي على الملك السنوسي.

-القذاذفة : قبيلة صغيرة ، وليست بقوة القبائل الكبرى ، استمدت نفوذها من أنها مسقط رأس العقيد معمر القذافي ، تتواجد في طبرق وبنغازي وسرت وفزان وطرابلس ...

-المقارحة : تتمركز في وادي الشاطئ في وسط غربي البلاد ، التي تعدّ من أكثر حلفاء للنّظام القذافي حيث ينحدر منها عدة شخصيات بارزة ومقربة من العقيد معمر القذافي مثل عبد الله السلام جلود شارك في الانقلاب العسكري معه ضد الملك السنوسي، وكان بمثابة الرجل الثاني في ليبيا لكن تمّ وضعه تحت الإقامة الجبرية سنة 1993، وعبد الله سنوسي رئيس المخابرات الليبية ... وغيرهم

-ترهونة : تصنف من أكبر القبائل تقدر قبائل الفرعية فيها ب 60 قبيلة ، ويفوق تعدادها المليون ونصف المليون نسمة، تتركز في الجنوب الغربي لطرابلس ، معروفة بأن رجالها منتمون الى القوات المسلحة الليبية.

-زناتة : هي قبيلة أمازيغية معروفة بأنّها من سلالات حاكمة سادت في شمال افريقيا عامة ، مثل المرينيّين، والزيانيّين، وبنيّ يفرن ، تتركز جغرافيا في مدينة الزنتان في الجبل الغربي.

كانت القبيلة في النّظام السابق عامل مهم لبقائه واستمراريته، فضلا عن بقايا النّظام التي تشكّل تهديدا للإستقرار خلال الفترة الانتقالية، التناقضات بين القوى السياسية المحلية، وتبعات التدخّل من أطراف خارجيّة. [33]

تعاني ليبيا من أزمة شرعية معتبرة، حيث يتنازعها فرقاء كثر، سياسيّون ومسلّحون، يرفعون لواء شرعيات مختلفة بين الشّرعية الثّورية والدّستورية وشرعية القوّة المسلّحة، علي مدار السنوات السابقة تعدّدت الشّرعيات اللّيبية بين دستورية وثورية ومسلّحة، ويأتي أوّلها شرعيّة ثوريّة دستوريّة عبر المؤتمر الوطني العام، وهي مؤسسة

تشريعيّة خلّفت المجلس الوطني الانتقالي في 8 أوت 2012، حيث أنشئ وفقاً للإعلان الدّستوري الصّادر عن المجلس الوطني الإنتقالي القاضي بانتخاب مؤتمر وطني عام خلال 240 يوماً من إعلان التحرير في23 أكتوبر 2011، ويوكل له تعيين الحكومة، وتشكيل هيئة تأسيسية لصياغة الدستور. [34]

تواجه ليبيا التّحدي الأهمّ وهو إعادة الإستقرار الأمني داخليّا،بحيث تضاعفت أعداد المجموعات المسلّحة عدّة مرات ، بعد الإعلان رسميّا عن تحرير البلاد ، و توقّف القتال في 23 أكتوبر 2011، ولم تتعدّ التّقديرات الرّسمية لأعداد حامليّ السلاح ضد القذافي ، وخاضوا المعارك ضد كتائب القذافي 30 ألف مقاتل ، استعاب هؤلاء عرقل بناء مؤسسة الجيش مركزية وقوية ، فكانوا بحاجة ماسة الى التدريب الفني و ادماجهم ضمنها للتخلص من الأثار السلبية لارتباطهم بقياداتهم المحلية من ناحية ، وشعورهم بالتميز من ناحية أخرى فأدركوا أنهم أقوى من مؤسسة الجيش نفسها ،كما أن العديد منهم لم يبدوا استعداد جديّا للتخلّي عن السّلاح ، بل بادر الى تشكيل أحزاب سياسيّة مسلحة ، هذا ما اعترض عمل الحكومة و المؤتمر الوطني وعطّله ،بحيث تعرّض أعضاؤه للاعتداء والاغتيال، و اضطرّ البعض الى الاستقالة خوفا على حياتهم . [35]

من ناحية أخرى ، توسّعت ظاهرة الهجرة والمتاجرة بالبشر في ليبيا، فقد طالبت المفوّضية السّامية للأمم المتّحدة لشؤون اللاّجئين بوضع حدّ لخروقات حقوق الإنسان الجسيمة التي تواجه المهاجرين واللاّجئين في ليبيا ولفتت إلى وجود أكثر من 160 ألف شخص عبروا البحر لإيطاليا في العام 2017، مبيناً أن الكثير من هؤلاء الذين يحاولون عبور البحر لأوروبا يأتون هاربين من فظائع وسوء المعاملة في بلادهم. [36]

تمدّد الميليشيات العسكرية وانتشار فوضى السّلاح أثار تهديدات أمنية تتعدى حدود اللّيبية ، بعض وحدات المليشيات، مثل الموجودة في مدن مصراته والزنتان الواقعتين في غرب ليبيا منتشّرة بحسب المنطقة. أما الوحدات الأخرى، الموجودة في شرق ليبيا، مثل كتيبة 17 فبراير الإسلامية، فهي جماعات ذات طبيعة أيديولوجية جميع هذه الوحدات تواصل هجماتها دون رادع. [37]

ثبت عجز البرلمان والمؤتمر الوطني العام باحتواء الميليشيات، وقد باءت خططه لبناء قوات الجيش والأسلاك الأمنية بالفشل باستمرار نفوذها. بل لقد ساهم في تفاقم المشكلة من خلال تجنيد تلك الكتائب وتقوية شوكتها. وقد قام حزب سياسي "تحالف القوى الوطنية"، بالتحالف مع وحدات الزنتان، في حين اختار منافسه الرئيسي، "حزب العدالة والبناء"، التحالف مع قوات مصراته رغم قرار بتشكيل اللجنة الأمنية العليا من الميليشيات لتكون بمثابة قوة شرطة موازية. لتقوم الوزارات الأخرى بالتعاقد مع الكتائب من أجل توفير الأمن. [38]

شجّعت الأسلحة المهرّبة من المخازن اللّيبية حركة الأزواد الإنفصالية في مالي، وعلى تحدّي الحكومة المركزية في باماكو، والاستيلاء على النّصف الشمالي منها، وبدوره أدّى إلى التدخّل العسكري الفرنسي في مالي الى تدفّق اللاّجئين، بالإضافة إلى الجهاديّين المسلّحين إلى موريتانيا، الأمر الذي يهدّد التّوازن السّياسي الهشّ أصلا هناك، إضافة أنّ ليبيا يحدوها نظامان سياسيّان وهما مصر وتونس في مرحلة انتقالية أيضا_ وتعاني العديد من التحديات هي الأخرى ، بالتالي أي امتداد للوضع في ليبيا خارج الحدود الليبية قد يؤدي الى زعزعة الأوضاع في المنطقة ككل. [39]

أبرز العوامل السياسيّة والاقتصاديّة التي تعيق عمليّة التّنمية الشّاملة في ليبيا نذكر منها على السبيل المثال لا الحصر: الفساد وتذبذب أسعار النفط، فالفساد الإداري والسياسي يؤثّر بشكل ملحوظ على عملية التّنمية الاقتصادية، نظرا لاختلاس أو تهريب الأموال "غسيل الأموال" فتؤثر هذه الأخيرة على طبيعة الأداء والنمو الاقتصادي .والملاحظ أن نظام القذافي جعل فساد ثقافة، الأمر الذي جعل عملية التخلص منه رهانا كبيرا لليبيا.[40]

في عهد القذافي، كان 20.74 بالمائة من المواطنين الليبيين عاطلين عن العمل حوالي ثلث (3/1) يعيشون تحت خط الفقر الوطني، أكثر من 16 في المئة من الأسر لديها لم يحصل أي من أعضائها على دخل ثابت ، في حين أن 43.3 في المئة فقط حصلوا على دخل ثابت على الرغم من احتياطيات النّفط المقدرة من 43.6 مليار برميل ليبيا لديها واحدة من أعلى معدلات البطالة في شمال أفريقيا مع مؤشر مدركات الفساد 2.2 في عام 2010 أسوأ من مصر وتونس. [41]

تقاتل الميليشيات المتنافسة للسّيطرة على أجزاء مختلفة من البلاد ، في السّنوات الثّلاث التي انقضت أدّى القتال بين الميليشيات إلى إغراق البلاد في حرب أهلية ورؤية طرابلس تقع على الإسلاميّين، وتسبّب مشاركة قطر ومصر والإمارات العربية المتحدة في حرب إقليمية أوسع نطاقا، وتحكّم تحالف من الميليشيات الإسلامية وحلفائها من مصراتة، الفجر الليبي، في العاصمة طرابلس، في أواخر أوت بعد الاستيلاء على المطار من المدافعين الوطنيين، وفي ذلك اليوم، تعرّضت لضربات جوية شنتها مصر والإمارات العربية المتحدة.

ليبيا لديها الآن حكومتين، واحدة في طرابلس وواحدة في شرق البلاد، وكلاهما يقاتلون من أجل نيل رضا الميليشيات التي لا تعد ولا تحصى لصالحها.[42]

قد يكون التدخّل قد حفّز الحرب الأهلية الداخلية ،وضاعف من تدهور الأوضاع الأمنية في ليبيا، وتفكّك المشهد السّياسي، والتحوّل قدّمت الجداول الزّمنية الانتقالية العديد من معضلات السّياسية، فالعمليّات الانتقاليّة ولقد تمّ الإعتماد على القادة والمؤسّسات المؤقّتة لتجعل من الصّعب تسيير الأعمال والميزانية والموظفين قرارات تحديد الأولويات الوطنية وفي الوقت نفسه،أعاق انعدام الأمن والعنف التقدّم في المرحلة الانتقالية، فالصّراع والقصور الذّاتي قد أخّرت التّحسينات في أداء الوزارات الحكوميّة، في حين أنّ الهمجيّة التي أبدتها مختلف الميلشيّات المسلّحة تمّ لابد من إعادة تنظيم قواتها الأمنية ،التي زادت من حدة انعدام الأمن واستقرار ليبيا[43]

أصبحت تعاني من أزمة شرعيّة فهي محور الصّراع بين أغلب المكوّنات، فعدم الاستقرار السّياسي أثناء عمليّة التحوّل أدّى إلى استمرار الصراع والتنافس حول الشرعية ما بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية القانونية. [44]

سارعت الأمم المتحدة لتشكيل حكومة الوفاق الوطنية تحت رعايتها من أجل وضع حد للحرب الأهلية تنظيم انتخابات في إطار اتفاق الصخيرات عام 2015 بالمغرب من أجل اتفاق سياسي يضمن أرضية حوار وثقة بين الأطراف لكنّه غير كافي، وجدت حكومة الوفاق الوطني الليبية نفسها بين مطرقتين وسندانين، فهي بين مطرقة وسندان حكومتين ليبيتين متصارعتين، لا يجمعهما إلا شيء واحد، معارضة حكومة الوفاق من

جهة، ومطرقة وسندان الأطراف الخارجية الساعية إلى التدخل في ليبيا والمعارضة له، ان البلاد تعيش حرباً أهلية وإرهاباً في الوقت نفسه ، وبما أنّ الأولى تشكّل الأرضية الخصبة للثّانية، يصعب اجتثاث الإرهاب، من دون وضع حد للحرب الأهلية في البلاد. [45]

لا يمكن إدارة ليبيا تمهيدًا لإعادة بناء الدولة، من دون تنازلات تقدمها القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة، وتاريخيًّا عُرفت القبائل الليبية برفضها لغة العنف فيما بينها، قادرةً على التوصُّل إلى تسويات وحلول وسطى ،وبناءً على ذلك فإنّ ما يجب أن يحكم سلوك النخب السياسية والأمنيّة الليبية، في مثل هذه الأحوال، الحرص على المؤسسات الوطنية، والمصلحة العامة، ووحدة الدولة قبل أيّ شيء آخر، وعدم السماح لأيّ جهة _مهما كان توجُّهها _بفرْض نفسها بطريقة القوة، لأنّ ذلك سوف يُدخل البلاد في أتون صراع أهليٍّ مُدمّرٍ، بخاصة أنّ السلاح في المجتمع الذي تحكمه الروابط التقليدية؛ القبَلية، أو الجهوية، أو المناطقية، أمرٌ متاح. [46]

انتهاج الوساطة القبليّة وحل النّزاعات وآليات المصالحة قد تكون مفيد لعملية إحداث السلام والاستقرار السياسي في ليبيا على سبيل المثال ، في اضطرابات ما بعد 2011 القبائل قامت بحلّ النّزاعات في ليبيا توسّعت إلى إنشاء النظام القضائي لملء الفراغ الذي خلّفه غياب مؤسّسات الدّولة ومواجهة حقائق الحرب الأهليّة وعلاوة على ذلك، تبعا لدراسة أجرتها Clingendael على أن للقبائل مسؤولية محلية لتوفير الأمن في ليبيا؛ إذ القبائل تقدم النظام القضائي الوحيد الذي يعمل في ليبيا ومشروع بسبب خضوع الأفراد لها، وتحكّم الروابط التقليديّة بدلا من المؤسسية بالتالي ينظر إليها على أنها الحكم الشرعي وهذا يناسب ديناميكية تاريخية فيها القبائل والهوية القبلية رغم أنّه يضعف الدولة ويقوي وجود القبيلة بسبب أنّها فشلت في تنفيذ مسؤولياتهم وتلبية توقّعات الناس، بحيث كلما كانت الحكومة المركزية غير قادرة على السيطرة على أقاليمها والقبائل كلما تولت القبائل مسؤوليات الدولة[47].

يمكن ان نتعلّم من التدخّل العسكري في ليبيا نجملها في (03) نقاط أساسية[48]:

أولاً، الحذر من الشعارات الوهمية تحت غطاء الانسانية التي تسعى إلى التدخل من خلال الإدّعاء المزيّف للإبادة الجماعية.

ثانياً: تجنّب التدخّل لأسباب إنسانية بطرق تكافئ المتمردين ،وبالتّالي تعرّضهم للخطر المدنيين والعزل، ما لم تكن الدولة بالفعل تستهدف غير المقاتلين.

ثالثا، مقاومة النزعة الإنسانية والتدخّل في التحوّل إلى تغيير النّظام، ممّا يزيد من المخاطر التي يتعرض لها المدنيون.

الخاتمة:

حاولت الدّراسة بالاعتماد على الفرضية المنطلقة منها أنه يمكن تقديم استنتاجات على ضوء هاته الدراسة، أوّلا أنّ التدخّل الحلف الأطلسي كان له تبعات خطيرة على المرحلة الإنتقالية ويتحمل المسؤولية الجزئية عن هذه المرحلة كون أنّه أدّى إلى انهيار البنية التحتية، وقصف العديد من الغارات على أهداف مدنيّة وسقوط المدنيّين جراء عمليات الناتو في ليبيا، ولابدّ من التّحقيق في الهجمات التي لم تتم على نحو قانوني وتعويض ضحاياه، كون أنّه مسموح لها بضرب الأهداف العسكرية فقط، وليس الأعيان المدنية.

ثانيا ، أنّ راديكالية الرّئيس الرّاحل معمر القذافي التي انعكست على سياسته الخارجية ورفضه الحوار مع الثوار ، كانت من أهم المتغيرات التي أدت الى تسريع الأحداث والتدخل العسكري في ليبيا ، وانعكست على السياسة الداخلية بسبب معاداته للمؤسسة إذ ستعاني ليبيا الجديدة في مستقبل القريب على الممارسات الممنهجة الذي استخدمها النظام السابق.

ثالثا ، عملية بناء الدولة تعتمد على ضبط وإصلاح المنظومة الأمنية، واحتواء المليشيات المنتشرة في ظل مؤسستي الجيش والشرطة بما يكفل ولاءها للحكومة المركزية، والبحث عن حلول لإيقاف المطالب الانفصالية، والبحث عن مصلحة الوحدة الوطنية الشاملة في إطار دستور موحّد يحوي جميع أطراف المشهد السياسي، وعدم اللعب على أوتار العامل القبليّ وخطر توظيفه على بناء الدولة الليبية ووجودها. فإصلاح المنظومة الأمنية كفيل بالتخلص من تهديدات عديدة ،منها على سبيل المثال المتعلقة بوقف انتاج النفط التي توالت خلال هذه الفترة من أجل تحقيق مكاسب شخصية أو مطالبة بحقها في احتياط النفط، بالإضافة الى سيطرة على الحدود وادارتها فهي تعتبر "هشة

"و"ضعيفة" وتشكّل رواق استراتيجي لتسلّل الجهاديّين خاصّة مع توسّع نشاط الدولة الإسلامية في الشام والعراق داخلها، ومهربيّ الأسلحة، وتفاقم ظاهرة الهجرة الأفارقة والاتجار بهم، فهي بيئة خصبة لاحتواء التهديدات الأمنية الناعمة والخشنة على حد سواء.

أما رابعا من الناحية السياسية أن ليبيا أضحت تعاني من أزمة شرعية فهي محور الصّراع بين أغلب المكوّنات، فعدم الاستقرار السّياسي أثناء عملية التحوّل أدّى الى استمرار الصّراع والتّنافس حول الشّرعية ما بين الشرعية الثورية والشرعية الدستورية القانونية، وتداعياته بتشكيل فراغ سياسي ودستوري يؤدي بالبلاد مجددا إلى عدّة سيناريوهات بين تفكّك وتشكل دول صغيرة مثل الدعوة الى انفصال إقليم برقة ، وتشكل عراقيل في الجهاز البيروقراطي بظهور حكومتين واحدة شرقا ، وأخرى غربا ، وجنوبا محايدا أو تصعيد الحرب الأهلية جديدة على أساس قبلي وصراع حول نفط وعائداته لجهة دون الأخرى.

يمكن القول نظرا لحجم التحديّات التي تعرفها ليبيا منها سواء على المستوى الأمني والسّياسي وحتّى الاقتصادي والاجتماعي، وتصعيد الصّراع والخلاف حول ما يؤول إليه الوضع مستقبلا، أنّ أهمّ مشكلة تعاني منها مستقبل ليبيا هي عدم التوصّل لرؤية متماسكة، وموحّدة للمستقبل الدولة اللّيبية الجديدة، وغياب استراتيجية فعّالة ومؤسساتية في ظل تزايد الفواعل المكوّنة له.

الهوامش:

[1] رابحي لخضر، التدخل الدولي بين الشرعية الدولية ومفهوم سيادة الدولة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة تلمسان، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون العام، 2014-2015، ص.22.

[2] زردومي علاء الدين، التدخل الاجنبي ودوره في اسقاط نظام القذافي، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2012-2013،ص.10

[3] Scott A. Silverstone, Intervention and Use of Force, URL: https://www.oxfordbibliographies.com/view/document/obo-9780199743292/obo-9780199743292-0047.xml 14/08/2019 11.03

[4] عبد الوهاب الكيالي وآخرون، الموسوعة السياسية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت ، 1985، مجلد 1، ص.705.

[5] حسام احمد هنداوي، التدخل الدولي الإنساني: دراسة فقهية وتطبيقية في ضوء قواعد القانون الدولي، دار النهضة العربية، القاهرة ،1996، ص.43.

[6] يوسف محمد صادق، الإرهاب والصراع الدولي، دار سردم للطباعة والنشر، دون مدينة نشر،2013، ص.ص.162-163.

[7] فوزي أوصديق، مبدأ التدخل: لماذا وكيف؟، دار الكتاب الحديث ،الجزائر، 1999،ص.234.

[8] حي ياسين سعود ، "التدخل الإنساني في ضوء قواعد القانون الدولي"، المجلة السياسة الدولية ، المجلد 04، 2011،ص. 10.

[9] Lori Jones, Intervention vs. Nonintervention in International Relations , URL : https://study.com/academy/lesson/intervention-vs-nonintervention-in-international-relations.html 13/01/2019 12.23

[10] Christopher J. Coyne ,The Law and Economics of Foreign Intervention and Rule Reform, P.02 URL: http://masonlec.org/site/rte_uploads/files/Coyne%20-%20L&E%20of%20Foreign%20Intervention..pdf

[11] Duncan Bell, Humanitarian intervention , URL : https://www.britannica.com/topic/humanitarian-intervention 02/02/2019 15.14

[12] مارتن غريفيش وتيري أوكالاهان، المفاهيم الأساسية للعلاقات الدولية، مركز الخليج للأبحاث، الامارات، 2008، ص.132.

[13] Farhad ahmad , Arab Uprising: A comparison of political system before and after uprising in Tunisia, Egypt and Libya, International Islamic university Malaysia, 2April, 2019,P.01

[14] أحمد سعيد نوفل وآخرون، "الأزمة الليبية الى أين ؟، مركز دراسات شرق الأوسط، الأردن ،العدد13، مارس 2017، ص.07.

[15] عبد الاله بلقريز، ثورات وخيبات في التغيير الذي لم يكتمل، منتدى المعارف، بيروت ،2012،ص.81.

[16] محمد عاشوري مهدي،" قراءة في أسباب الصراع المسلح في ليبيا ومساراته المحتملة "، معهد البحوث والدراسات الافريقية، القاهرة، على الرابط : http://www.sis.gov.eg/Newvr/34/9.htm تاريخ الدخول : 2018/01/01

[17] المجموعة الدولية للإدارة الأزمات، تقرير الشرق الأوسط «الاحتياجات الشعبية في شمال افريقيا والشرق الأوسط: فهم الصراع في ليبيا " ، رقم 107، بروكسل 2011، ص.ص.2.1.

*مصادقة مجلس الأمن على قرار 1973في 17مارس 2011، الناجم عن دعوة مجلس التعاون الخليجي (مبادرة أطلقتها قطر والامارات العربية المتحدة، والأردن) فتحت باب أمام التدخل

[19] طارق ثابت، الصراع في ليبيا: فرص الحل والمواجهة، في الموقع الالكتروني: http://www.acrseg.org/40465 يوم الدخول: 2019/07/12 الساعة : 01.23

[20] *-Burno Pommier, The use of forse to protect civilans and humanitarian action:the case of Libya and beyond ,vol. 93, December 2011,International review of red crocss,P.02*

Look : https://www.icrc.org/fre/assets/files/review/2011/irrc-884-pommier.pdf

[21] ثورة 17 فبراير.. الشعب يُسقط "الجماهيرية"، على الرابط: https://goo.gl/GTmun2 يوم الدخول : 2019/02/12

[22] جمال منصر،" التدخل العسكري في فترة ما بعد الحرب الباردة من قوة الى التحالف الى فجر الأوديسا "، مركز الجزيرة للدراسات، قطر، 2012،ص.65.

[23] Adil E. Shamoo,Humanitarian Intervention in Libya? institut for Policy Studies, NY . March 16, 2011 ,URL; https://ips-dc.org/humanitarian_intervention_in_libya/

[24] Tanzia Fahmin Ahmed , NATO Intervention in Libya: Was it justified? Was it successful ,Course: International Security ,2015 ,P.P.06.07

[25] جيسون دافيد سون، فرنسا وبريطانيا والتدخل في ليبيا تحليل متكامل، الامارات: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، العدد 134، ،2014،ص.21.

[26] Eibe Riedel, Peace Keeping and Human Rights in the Libyan Contex cours Felicity Mashuro , , London .2013 ,P.18 look at : https://www.academia.edu/5761000/Peace_Keeping_and_Human_Rights_in_the_Libyan_Contex

[27] فرانسيس فوكو ياما، بناء الدولة: النظام العالمي ومشكلة الحكم والإدارة في القرن الحادي والعشرين، تر: مجاب الامام، السعودية: العبيكان للنشر،2007، ص.11

[28] Conor O'Dwyer , State building , URL : https://www.britannica.com/topic/state-building

[29] فرحاتي عمر، سليماني مباركة، "التحديات الأمنية في ليبيا "، مجلة الحقوق والعلوم السياسية، جامعة عباس لغرور خنشلة، العدد5، جانفي 2016، ص49.

**أنها تلك الدول التي تعجز عن الوفاء بالوظائف الرئيسة لها، تشير إلى فشل دولة ما فقدان السيطرة على أراضيها أو عجزها عن احتكار الاستخدام الشرعي للقوة، تآكل السلطة الشرعية وعجزها عن اتخاذ قرارات جماعية على اقليمها، وعدم القدرة على توفير الخدمات العامة لمواطنيها، وكذلك غير متفاعلة مع النسق الدولي

[30] Mohammed El-katiri ,State-building challanges in post revolution libya,U.S.A:Srategie Studies institute , October 2012,P01

[31] عادل زقاع، سفيان منصوري، "الاقتصاد السياسي للأزمة الليبية "، مجلة سياسات عربية، العدد 25، مارس 2017، ص.50.

32 منى حسين عبيد ، أبعاد تغيير النظام السياسي الليبي ، مجلة دراسات دولية ، العدد 51، 2012، ص.ص.24.23

[33] ibid ,P02.

[34]السيد علي أبو فرحة ،" ليبيا... مخاطر استمرار سيولة الدولة" ، مجلة البيان ، العدد 355، على الرابط التالي :
https://www.albayan.co.uk/mobile/MGZarticle2.aspx?ID=5459 يوم الدخول : 2018/02/02

[35] محمد عبد الحفيظ الشيخ، "مسار المصالحة والسلم الاجتماعي بعد ثورة 17فبراير في ليبيا "، مجلة شؤون العربية، العدد 160 ،2014،ص70.

[36] ابتسام عازم،" جلسة طارئة لمجلس الأمن: لمحاكمة المتاجرين بالبشر في ليبيا" ، جريدة العربي الجديد ، 28 نوفمبر 2017 ، على الرابط : https://goo.gl/TdoBsW ، يوم الدخول : 2018/01/16 .

[37] باراك بارفي،" العقبات التي تعترض مسيرة ليبيا"، مجلة الناتو، على الرابط التالي : https://2u.pw/kUbQF

[38] المرجع نفسه

[39] إبراهيم شرقية، إعادة اعمار ليبيا: تحقيق الاستقرار من خلال المصالحة الوطنية، مركز بروكنجر الدوحة، الدوحة، 2013، ص05.

[40] أم العز الفارسي، "الاقتصاد وبناء الدولة مقاربة أولية بدول الربيع العربي تونس-مصر-ليبيا"، مداخلة مقدمة للملتقى الدولي: المغرب العربي والتحولات الإقليمية الراهنة "، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة: 17-18فبراير 2013، ص.06.

[41] *OKEKE, Vincent Onyekwere Sunday ANICHE Enerst Tooch, A CRITICAL EXPLORATION OF THE UNITED NATIONS SECURITY COUNCIL : RESOLUTION NUMBER 1973 ON LIBYA IN 2011, African Journal of Social Sciences, Negria .Vol. 2 ,Number 3 ,2012, P.58*

[42] *Chris Stephen ,War in Libya - the Guardian briefing, look at : https://www.theguardian.com/world/2014/aug/29/-sp-briefing-war-in-libya*

[43] *Fukutomi Mitsuhisa,Humanitarian intervention in Libya :is it causing internal war ? Hitotsubashi journal of law and politics ,Vol.45 ,2017 ,P.32.*

[44] محمد عبد الحفيظ الشيخ، "ليبيا بين الصراع السياسي والصراع المسلح: التحديات والأفاق "، مجلة الدراسات شرق الأوسطية ، العدد 71 ، ص.03

[45] عبد النور بن عنتر ،"حكومة الوفاق والتدخل في ليبيا " ، جريدة العربي الجديد ، 13 أوت 2016، على الرابط: https://cutt.us/NODTG يوم الدخول : 2019/09/06

[46] ليبيا: تحديات بناء الدولة في الذكرى الثالثة للثورة –تقدير موقف"، تقرير، وحدة تحليل السياسات في المركز العربي ، قطر ،فبراير 2014 على الرابط :
https://www.dohainstitute.org/ar/lists/ACRPS-PDFDocumentLibrary/document_80DF6F81.pdf

[47] *Al-Hamzeh Al-Shadeedi , Nancy Ezzeddine,Libyan tribes in the shadows of war and peace, Clingendael – the Netherlands Institute of International Relations, February 2019 ,P.02*

[48] *Alan J. Kuperman, Lessons from Libya : How Not to Intervene, International Security, the Harvard :*
Kennedy School's research, Volume 38 , September 2013,P.01